تقدير موقف | 31 تموز/ يوليو 2026

قمة كمبالا بشأن مستقبل بعثة أوصوم في الصومال:

انتقال أمني من دون تمويل

قمة كمبالا بشأن مستقبل بعثة أوصوم في الصومال: انتقال أمني من دون تمويل

سلسلة: **تقدير موقف**

31 تموز/ يوليو 2026

دائرة الضوء

تُعنى هذه الدائرة بمتابعة التطورات السياسية والأمنية في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي وتحليلها. وتصدر منشوراتها ضمن ثلاث سلاسل: أوراق سياسات، تقدير موقف، وتحليل سياسات، ويسهم في إعدادها باحثون من داخل المركز وخارجه.جميع الحقوق محفوظة لمركز البحيرات للأبحاث والدراسات الأفريقية © 2026

مركز البحيرات للأبحاث والدراسات الأفريقية مؤسسة بحثية مستقلة مقرّها كمبالا، تُعنى بدراسة التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي، وبالسياسات الأفريقية والدولية المؤثرة في القارة.

مركز البحيرات للأبحاث والدراسات الأفريقية

كمبالا، أوغندا

www.buhairat.org

المحتويات

من أميصوم إلى أوصوم: ثلاث بعثات وأزمة تمويل واحدة 4

الموقف الأميركي ودلالاته 5

حسابات الأطراف 6

مآلات محتملة 7

خاتمة 7

استضافت العاصمة الأوغندية كمبالا، في الفترة 29-31 تموز/ يوليو 2026، القمة الاستثنائية الثانية للدول المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم والاستقرار في الصومال أوصوم (AUSSOM)، برئاسة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، وبمشاركة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ووفود رفيعة المستوى من بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا ومصر التي مثّلها وزير خارجيتها بدر عبد العاطي[1]، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود علي يوسف ومسؤولين كبار من الأمم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية إيغاد[2]. وجرت أعمال القمة وفق تسلسل تصاعدي بدأ باجتماع رؤساء أركان الدفاع في 29 تموز/ يوليو، تلاه اجتماع وزراء الدفاع في اليوم التالي، وانتهى بقمة رؤساء الدول والحكومات في 31 منه؛ وهو تعاقب يعكس إلحاح الأزمة التي تواجهها البعثة بعد إبلاغ الولايات المتحدة الأميركية الاتحادَ الأفريقي عزمَها وقف الدعم اللوجستي الأمني المقدّم لها عبر مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (UNSOS) بنهاية كانون الأول/ ديسمبر 2026[3]. وتمحورت القمة، المنعقدة تحت شعار استدامة عملية تحقيق الاستقرار في الصومال[4]، حول مسألتين مترابطتين: تأمين تمويل مستدام للبعثة بعد انقضاء الدعم الأمني، وضمان انتقال منظم وتدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى القوات الصومالية من دون إحداث فراغ قد تستغله حركة الشباب. غير أن القمة بدت أقرب إلى توثيق مأزق استراتيجي منها إلى حلّه؛ إذ تطالب الدول الأفريقية بانتقال مشروط بجاهزية القوات الصومالية يمتد لسنوات، في حين لا يفصلها عن نفاد التمويل سوى خمسة أشهر.

[1] "مصر تؤكد حرصها على مواصلة الإسهام بكافة الجهود الأفريقية لترسيخ الأمن والاستقرار في الصومال"، المصري اليوم، 31/7/2026، شوهد في 31/7/2026، في: https://www.almasryalyoum.com/news/details/4327499

[2] "Uganda to Host the 2026 Extraordinary Summit of Africa Union Mission Troop-Contributing Countries (TCCs) on Somalia," Uganda People's Defence Forces (UPDF), July 2026, accessed on 31/7/2026, at: https://www.updf.go.ug/press-release/uganda-to-host-the-2026-extraordinary-summit-of-africa-union-mission-troop-contributing-countries-tccs-on-somalia/

[3] "Uganda: AUSSOM Troop-Contributing Nations Seek UN Extension for Somalia Mission at Kampala Summit," AllAfrica, 31/7/2026, accessed on 31/7/2026, at: https://allafrica.com/stories/202607310358.html

[4] "AUSSOM Troop-Contributing Countries Meet in Uganda to Discuss Mission's Future," The Eastleigh Voice, 30/7/2026, accessed on 31/7/2026, at: https://eastleighvoice.co.ke/somalia/384897/aussom-troop-contributing-countries-meet-in-uganda-to-discuss-missions-future

من أميصوم إلى أوصوم: ثلاث بعثات وأزمة تمويل واحدة

تمثّل أوصوم الحلقة الثالثة في مسار متصل من البعثات الأفريقية في الصومال بدأ عام 2007 بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي أميصوم (AMISOM) بقوة أولية لم تتجاوز 1600 جندي أوغندي، قبل أن يتوسع قوامها تدريجيًا ليبلغ في ذروته نحو 22 ألف عنصر. وحققت البعثة مكاسب ميدانية أبرزها إخراج حركة الشباب من مقديشو عام 2011، لكنها لم تتمكن من حسم المواجهة، وظلت مرتهنة لتمويل خارجي متقلب، أوروبي وأممي في الأساس، في مقابل تضحيات بشرية كبيرة قدّمتها الدول المساهمة على مدى نحو عقدين[5]. وفي نيسان/ أبريل 2022، أعيدت هيكلة البعثة تحت اسم البعثة الانتقالية أتميس (ATMIS) تمهيدا لتسليم المسؤوليات الأمنية بحلول نهاية 2024، غير أن جدولة تقليص قواتها خضعت لاعتبارات مالية أكثر مما خضعت لمعايير الجاهزية الميدانية. ثم أنشأ مجلس الأمن الدولي، بموجب القرار 2767 الصادر في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بعثة أوصوم خلفا لها اعتبارا من مطلع كانون الثاني/ يناير 2025، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت اعتراضا على صيغة تمويلها[6].

وكان يُفترض أن تكون أوصوم أول اختبار عملي للقرار 2719 الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2023، الذي أجاز تغطية ما يصل إلى 75 في المئة من ميزانيات عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. غير أن واشنطن رفضت النموذج الهجين الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، والقائم على استمرار تمويل مكتب الدعم الأممي كاملًا من الاشتراكات المقررة مع تطبيق إطار القرار 2719 على تعويضات القوات، بحجة أن هذه الصيغة ترفع الحصة الأممية الفعلية إلى أكثر من 90 في المئة من الكلفة الإجمالية للبعثة[7]. وإذ اشترط القرار 2767 أن يؤكد مجلس الأمن تفعيل هذا الإطار في موعد أقصاه 15 أيار/ مايو 2025، حال الاعتراض الأميركي دون التوصل إلى توافق داخل المجلس[8]، فبقيت البعثة تعمل بتمويل طوعي متقطع،

[5]"AUSSOM Summit: Uganda Urges New Financing Model for Somalia Mission," New Vision, 30/7/2026, accessed on 31/7/2026, at: https://www.newvision.co.ug/category/news/aussom-summit-uganda-urges-new-financing-mode-NV_238007_072026

[6]"Partnership in Peace Operations: Implementing Resolution 2719," Stimson Center, 23/10/2025, accessed on 31/7/2026, at: https://www.stimson.org/2025/partnership-in-peace-operations-implementing-resolution-2719/

[7]Ibid.

[8]"Somalia: Closed Consultations on the AU Support and Stabilization Mission in Somalia (AUSSOM)," What's in Blue, Security Council Report, 10/5/2025, accessed on 31/7/2026, at: https://

فيما ظل مكتب الدعم الأممي يتكفل وحده بعصبها اللوجستي من وقود وإعاشة وإخلاء طبي ونقل جوي. وهكذا دخلت أوصوم عامها الثاني وهي تجمع بين ولاية أممية وتمويل من دون ضمانات، إلى أن جاء القرار الأميركي الأخير ليضع هذا الترتيب الهش كله موضع التصفية.

الموقف الأميركي ودلالاته

أبلغت واشنطن الاتحاد الأفريقي، وفق ما كشفته وكالة رويترز أواخر حزيران/ يونيو 2026، أنها لن تدعم استمرار المساندة اللوجستية الممولة أمميًا للبعثة بعد نهاية 2026، وأنها، وإن كانت لا تمانع تجديد ولاية أوصوم في حد ذاتها، ستعرقل أي تمديد يقوم على دعم أممي تشغيلي أو لوجستي. وبررت ذلك بأن الانقسامات السياسية الداخلية في الصومال قوّضت جهود مواجهة حركة الشباب رغم سنوات من المساعدات الدولية، وبأن مقديشو لم تتحمل قسطا كافيا من مسؤولية أمنها، وبأن الموارد ينبغي أن توجَّه إلى أولويات أكثر اتصالا بالمصالح الأميركية[9].

ولا يمثّل هذا الموقف قرارا معزولا بقدر ما يعكس تحولا أوسع في مقاربة إدارة الرئيس دونالد ترمب لتمويل عمليات السلام عموما؛ فقد بلغت متأخرات الدول الأعضاء لميزانية حفظ السلام الأممية نحو 1.6 مليار دولار بنهاية 2025، ويعود القسم الأكبر منها إلى الولايات المتحدة، ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى اقتراح خفض ميزانية حفظ السلام لعام 2026 بنسبة 15 في المئة[10]. وسبق أن تقدّم أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي، في أيار/ مايو 2025، بمشروع قانون لتقييد تمويل أوصوم تحديدا[11]. وبذلك تكون واشنطن قد انتقلت، في الملف الصومالي، من منطق الدعم الانتقالي المفتوح الذي حكم علاقتها بالبعثات المتعاقبة منذ 2007، إلى منطق الدعم المشروط بالنتائج، في

www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2025/05/somalia-closed-consultations-on-the-au-support-and-stabilization-mission-in-somalia-aussom.php

[9]"Somalia's Emerging Security Vacuum," Geeska, June 2026, accessed on 31/7/2026, at: https://www.geeska.com/en/somalias-emerging-security-vacuum

[10]"Two Years on, UNSCR 2719 on Peace Operations Remains at a Crossroads," Institute for Security Studies (ISS), 15/12/2025, accessed on 31/7/2026, at: https://issafrica.org/iss-today/two-years-on-unscr-2719-on-peace-operations-remains-at-a-crossroads

[11]"Somalia: Closed Consultations on the AU Support and Stabilization Mission in Somalia (AUSSOM)."

وقت تعيد فيه ترتيب أولوياتها العالمية نحو التنافس مع القوى الكبرى؛ ما يجعل الصومال أول ساحة يُختبر فيها هذا التحول عمليا، وربما نموذجا لما ينتظر عمليات سلام أخرى تعتمد على التمويل نفسه.

حسابات الأطراف

تتمسك الحكومة الصومالية الاتحادية بانتقال أمني قائم على شروط الجاهزية وغير قابل للانتكاس. وقد وقّع وزير الدولة للدفاع، عمر علي عبدي، بيان وزراء الدفاع باسم حكومته، مجددا التزام مقديشو قيادة جهود الاستقرار واستكمال نقل المسؤوليات الأمنية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين[12]. لكن مقديشو تدرك أن قواتها لا تزال بحاجة إلى إسناد جوي ولوجستي واستخباراتي لا تملك عنه بدائل وطنية في المدى المنظور، وأن انسحابا متسرعا قد يعيد إنتاج الفراغ الذي ساد قبل عام 2007.

وتجد أوغندا، أكبر الدول المساهمة بقوات منذ انطلاق أميصوم وصاحبة الدعوة إلى القمتين الاستثنائيتين[13]، نفسها أمام معادلة مرهقة بين مصلحتها الاستراتيجية في استقرار القرن الأفريقي وكلفة التزام مفتوح استنزف مواردها البشرية والمالية على مدى عقدين. وقد لخّص وزير دفاعها، كيريوا كيوانوكا، هذا الموقف أمام نظرائه بالقول إن البعثة لا يمكن أن تستمر من دون الموارد اللازمة، داعيا إلى إصلاح عاجل لنموذج تمويل عمليات السلام الأفريقية برمّته[14].

وتكتسب مشاركة إثيوبيا ومصر معًا في البعثة دلالة خاصة؛ فقد جاء انضمام القاهرة إليها، في أول انتشار عسكري لها في الصومال، في سياق تنافسها مع أديس أبابا على النفوذ في القرن الأفريقي، على خلفية أزمة سد النهضة

[12] "Uganda: AUSSOM Troop-Contributing Nations Seek UN Extension for Somalia Mission at Kampala Summit."

[13] عُقدت القمة الاستثنائية الأولى للدول المساهمة بقوات في «أوصوم» في أوغندا في 25 نيسان/ أبريل 2025 برئاسة الرئيس موسيفيني. ينظر: "Communique of the Extra-Ordinary Summit of the Troop Contributing Countries to the African Union Support and Stabilization Mission in Somalia and the Federal Government of Somalia," IGAD, 27/4/2025, accessed on 31/7/2026, at: https://igad.int/communique-of-the-extra-ordinary-summit-of-the-troop-contributing-countries-to-the-african-union-support-and-stabilization-mission-in-somalia-and-the-federal-government-of-somalia/

[14] "AUSSOM Summit: Uganda Urges New Financing Model for Somalia Mission."

ومذكرة التفاهم الإثيوبية مع أرض الصومال، في حين حافظت إثيوبيا على وجودها العسكري بعد احتواء توترها مع مقديشو في أعقاب إعلان أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر 2024. وهكذا باتت البعثة نفسها ساحة تتجاور فيها قوتان إقليميتان متنافستان تحت مظلة أفريقية واحدة، بما يحمله ذلك من فرص للتنسيق ومخاطر للاستقطاب في آن واحد.

أما كينيا وجيبوتي، فتنظران إلى الملف من زاوية الأمن المباشر؛ إذ تخشى نيروبي ارتداد أي انهيار أمني على حدودها الشرقية وعلى موقعها بوابةً تجارية لشرق أفريقيا، فيما تدرك جيبوتي، الدولة الصغيرة المطلة على أحد أهم الممرات البحرية في العالم، أن اضطراب الصومال ينعكس مباشرة على اقتصادها القائم على الموانئ والقواعد الأجنبية. وتمثّل المشاركة بالنسبة إلى بوروندي، إلى جانب بعدها الأمني، موردا ماليا ومصدرا للحضور الدولي؛ ما يجعلها الأكثر حساسية تجاه أي انقطاع في التعويضات أو انسحاب غير مدروس.

ويقف الاتحاد الأفريقي بين التزامه مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية وعجزه عن ترجمته ماليا. وقد طالب وزراء دفاع الدول المساهمة، في بيانهم الصادر في 30 تموز/ يوليو، بتمديد الدعم الأمي للبعثة، وبتعزيز قدرات الجيش الوطني الصومالي وأجهزة الاستخبارات والعتاد الجوي والإسناد اللوجستي، مع وضع خطط طوارئ تحسبا لتوقف الدعم الأميركي[15]. وكان منتظرا أن يتبنى القادة هذه التوصيات في بيان ختامي مشترك يرسم اتجاهات المرحلة المقبلة، بما فيها ترتيبات ما بعد انتهاء ولاية مكتب الدعم الأمي[16].

مآلات محتملة

يظل السيناريو الأقرب في المدى المنظور استمرار التفاوض بين الاتحاد الأفريقي وواشنطن والشركاء الدوليين بحثا عن ترتيبات انتقالية، قد تأخذ شكل تمويل جسري طوعي من الاتحاد الأوروبي أو مانحين آخرين يمدد عمل البعثة أشهرا إضافية من دون معالجة جذر المشكلة. ويتمثّل سيناريو ثان في تسوية لتقاسم الأعباء تقوم على تقليص حجم البعثة وإعادة تركيز انتشارها في مقديشو والمحاور الحيوية، في مقابل تمويل مختلط أممي - طوعي؛ وهو

[15]"Uganda: AUSSOM Troop-Contributing Nations Seek UN Extension for Somalia Mission at Kampala Summit."

[16]"AUSSOM Summit: Uganda Urges New Financing Model for Somalia Mission."

مسار يتطلب تحركا سريعا لا تسعفه على الأرجح المهلة المتبقية، ولا أزمة السيولة التي تعصف بميزانية الأمم المتحدة. أما السيناريو الثالث، فهو انقضاء ولاية مكتب الدعم الأممي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2026 من دون بديل جاهز؛ ما يحوّل أوصوم فعليا إلى بعثة ذات ولاية سياسية من دون مقومات لوجستية، ويسرّع تسليم القواعد الأمامية للقوات الصومالية في ظروف غير مهيأة، ويفتح المجال أمام حركة الشباب لاستعادة زمام المبادرة. وأيًا يكن المآل، تظل قدرة أي ترتيب أمني على النجاح محدودة ما لم يقترن بمعالجة الجذور البنيوية للأزمة الصومالية، من هشاشة مؤسسات الدولة والانقسامات العشائرية والسياسية، إلى الفقر والبطالة اللذين يوفران للحركة بيئة تجنيد مستمرة؛ وهي عوامل أثبت عقدان من العمل العسكري أن البعثات وحدها لا تملك أدوات حلها.

خاتمة

كشفت قمة كمبالا عن تناقض جوهري بين ما تطالب به الدول الأفريقية من انتقال منظم مشروط بجاهزية القوات الصومالية، وما تملكه واشنطن من قدرة فعلية على فرض جدولها الزمني عبر ورقتي التمويل والفيتو؛ فمقديشو تملك الحاجة من دون أدوات الضغط، والدول المساهمة تملك القوات من دون المال، وواشنطن تملك المال وتدرك في الوقت نفسه كلفة الانهيار، ولا يقدر طرف على إلزام الآخر برؤيته. وقد وثّقت القمة هذا المأزق في مخرجاتها أكثر مما حلّته. وتتجاوز دلالة اللحظة الحالة الصومالية إلى مستقبل عمليات السلام الأفريقية عموما؛ إذ يؤكد المسار الممتد من أميصوم إلى أوصوم أن هذه العمليات لا يمكن أن تقوم على تمويل أحادي المصدر قابل للإيقاف بقرار منفرد، وأن البديل يمر عبر آليات تمويل متعددة الأطراف يمكن التنبؤ بها، من تفعيل إطار القرار 2719 في سياقات توافقية، إلى تطوير صندوق السلام الأفريقي وتوسيع قاعدة الشركاء والمانحين. وإلى أن يتحقق ذلك، سيظل الصومال عالقا في مرحلة انتقالية مفتوحة، رهينة حسابات مانح وحيد وتوازنات دولية لا يملك، هو ولا جيرانه، التحكم فيها.